

## فتح الباري شرح صحيح البخاري

( الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبًا لهم على حروف المعجم ) .

والجواب عن الاعتراضات موضعًا ومتى يخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جمیعه وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخریج صاحب الصحيح لأی راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انصاف إلى ذلك من إطباقي جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنی لم يحمل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباقي الجمهور على تعديل من ذكر فيما هذا إذا خرج له في الأصول فإنما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعالیق فهذا يتفاوت درجات من خرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الرأوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعینه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجر متباينة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا حاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنی الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشیخین على تسمیة كتابيهما بالصحيحين ومن لوازمه ذلك تعديل رواهیهما قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجر مختلفة ومدارها على خمسة أشياء البدعة أو المخالفه أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السنده بأن يدعى في الرأوي أنه كان يدلس أو يرسل فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون رأویه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكانه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه وأما الغلط فتارة يكثر من الرأوي وتارة يقل فحيث يوصى بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من روایة غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريقة وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادر يوجب التوقف عن الحكم بصححة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يوصى بقلة الغلط كما يقال سوء الحفظ أوله أو اهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم

في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنکارة فإذا روى الصابط والمصدق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتغدر الجمع على قواعد المحدثين